

هل تتكرر مجاعة عراق صدام في سوريا الأسد

العقوبات أداة لوقف الانتهاكات لكنها تضر أكثر بالبسطاء



صور معلقة ولهفة على لقمة العيش

العقوبات الأميركية والأوروبية جاءت مع استثناءات للأنشطة الإنسانية والتجارة المدنية المشروعة. وكانت الشركات تخشى من أن يكون لها أي علاقة بدولة خاضعة للعقوبات ولا ترغب في المخاطرة والمشاحنات القانونية. ويضيف لوند أن الشركات تجنبت حتى التجارة المسموح بها، وذلك للابتعاد عن المخاطر والمشاحنات القانونية. عندما تقرر البنوك الدولية أو شركات الشحن أن التعامل مع نظام العقوبات لا يستحق العناء، فإن التوريد يصبح صعبا ومكلفا في جميع المجالات.

ويقول معارضون لنظام الأسد إن العقوبات القطاعية التي شملت النفط والغاز والبناء تضر بالمدنيين أكثر من النظام، وجعلت العقوبات البضائع أكثر تكلفة على السوريين العاديين. وتتمتع الكاتبة أنشال فوهرا بشأن كيفية تعامل الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن مع معضلة الأزمة السورية التي بقيت دون حل، وكيفية العمل على وقف المجاعة في سوريا ومساعدة الناس على العودة إلى حياتهم دون إفادة الأسد.

لكن العقوبات القطاعية خلفت تأثير سلبي على المواطنين العاديين. وتضيف أن "العقوبات الأميركية تستند إلى منطق الضغط الأقصى، وهذا هو السبب في أنها تشمل عقوبات قطاعية، بينما يتم إدراج الأفراد في الخطوة الثانية فقط".

80
في المئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وتسببت معاناتهم في ارتفاع معدلات الجريمة

وتجدد العقوبات القطاعية، مثل تلك المفروضة على البنوك السورية، من قدرة النظام على شراء البضائع من الخارج. وتسلط عقوبات مفروضة من الاتحاد الأوروبي على أهداف محددة، حيث تشمل حظر السفر على مسؤولي النظام وكلائهم بناء على دور كل منهم في انتهاكات حقوق الإنسان. ويقول آرون لوند، المتخصص في الشؤون السورية الذي يعمل مع وكالة أبحاث الدفاع السويدية "إن

وضمن عودة اللاجئين الآمنة، والموافقة على المصالحة السياسية التي ستعني في النهاية تركه السلطة إذا كانت سليمة. ويعتقد هؤلاء أن دفع تكاليف إعادة الإعمار في سوريا بما في ذلك البنية التحتية مثل محطات الطاقة وأنظمة الري الضرورية للأمن الغذائي والحياة اليومية، ستساهم في تقوية النظام السوري. ويؤكد الدبلوماسيون أنهم لا يعززون السماح للأسد بالنجاح في ذلك إلا إذا قدم تنازلات كبيرة على الأقل. ويشعر الغرب بالقلق من أن الأسد قد يستحوذ على الأموال، كما يزعم أنه فعل بجزء كبير من المساعدات الإنسانية التي كانت لمنكوبي الحرب.

ويجري دبلوماسيون آخرون أن العقوبات لا يمكن أن تصلح دكتاتوراً وإنها مجرد معاقبة للشعب السوري، ويفترضون أن الشعب السوري كما كان الحال في العراق يتحمل وحده وطأة العقوبات بينما لا يواجه الأسد وأعدائه نقصا حادا في الغذاء أو الوقود. وتقول بتي سيلر، رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة "هاينريش بول"، إنه لا يوجد خلاف على الوضع في تونس مشابها لما هو عليه العقوبات التي تستهدف أصدقاء الأسد،

وعانت سوريا طوال السنوات الماضية من نقص الإمدادات، واعتمدت جزئيا على إمدادات قادمة من روسيا، لكن تلك المساعدات فشلت عندما خفضت موسكو مبيعاتها الدقيقة إلى الخارج للحفاظ على الاحتياطيات في الداخل خلال تفشي وباء فايروس كورونا، كما تعنى العقوبات الأميركية على النفط والغاز أن الخزام الإيراني هو فقط الذي وجد طريقه إلى سوريا. وتشير الكاتبة إلى أن نقص هذا المورد الأساسي كان له تأثير مضاعف على قطاعي الزراعة والطاقة، كما أثر على الشركات المحلية.

وسيلة ضغط

يهدف قانون قيصر، الذي يفرض عقوبات على نظام الأسد ويلاحق الأفراد والشركات التي تموله، إلى إجبار النظام على تغيير سلوكه تجاه شعبه، الذي يتعرض لأسوأ أزمة إنسانية. ويقول دبلوماسيون غربيون كبار لمجلة "فورين بوليسي" إن العقوبات هي آخر وسيلة ضغط على الأسد لدفعه للإفراج عن السجناء السياسيين،

مقارنة مخيفة بين الوضعين العراقي زمن صدام والسوري تحت قيادة الأسد، تضع السوريين أمام معضلة حقيقية بكل المقاييس للخروج من نفق الأزمة المقلقة، والتي ازدادت صعوبة مع العقوبات المفروضة على البلاد وأثرت بشكل مباشر على المواطنين البسطاء دون غيرهم.

وحلفاؤه من خلال القصف الأعمى طوال تسع سنوات بتدمير جزء كبير من البنية التحتية في سوريا، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة وغيرها من الصناعات. تقول فوهرا إنه في سوريا يعيش أكثر من 80 في المئة من السكان الآن تحت خط الفقر، وادى ياسهم من قدرتهم على تغطية نفقاتهم إلى ارتفاع الجريمة، ونفشت عصابات تهريب البضائع والأسلحة والمخدرات، وارتفعت عمليات الاختطاف والإبزاز من أجل الحصول على فدية في عدة أجزاء من البلاد. وتوضح أن هناك مقارنة مقلقة لتحديد ما إذا كانت العقوبات قاسية في سوريا مثلما كان الأمر في العراق قبل عقدين، حيث سجل في العراق رحيل نصف مليون طفل جراء العقوبات التي قادتها الولايات المتحدة، وأن نتيجة تلك العقوبات في النهاية لم تسقط نظام صدام، إلا عند غزو العراق عام 2003.

وضع مأساوي

"ابق أينما كنت، ليس هناك ما يكفي للحصول على الطعام هنا"، كان هذا رد من الداخل السوري على شاب يدعى أيمن وهو يبلغ من العمر ثلاثين سنة، فر من دمشق إلى بيروت في بداية اندلاع الأزمة السورية عام 2011، لكن بعد تعذر الوضع الاقتصادي في لبنان فكر بالعودة ثانية إلى بلده. أظهرت واقعة الشاب أيمن مدى صعوبة الحياة في مناطق سيطرة النظام السوري، إضافة إلى التعثر الكبير الذي يصيب الاقتصاد السوري نتيجة للحرب المدمرة في البلاد.

تقول الكاتبة أنشال فوهرا إن الأسد يزعم أن البنوك اللبنانية تحتفظ بما لا يقل عن 20 مليار دولار من أرباح الأزمة والتي ستحل الأزمة الاقتصادية السورية دفعة واحدة إذا أمكن الوصول إليها. وتشير إلى أن الحياة أصبحت صعبة على اللبنانيين، لكنها أصعب على السوريين الذين دمرتهم الحرب. وأثرت حالة الانهيار الكبيرة التي تصيب الاقتصاد اللبناني بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي في سوريا المجاورة.

دمشق - لم ينس العراقيون سنوات التسعينات القاسية بعد فرض عقوبات اقتصادية على نظام صدام حسين وما نتج عنها من مجاعة وموت أطفال ونقص في الغذاء والدواء، تلك الصورة تتكرر اليوم في سوريا تحت قيادة نظام الرئيس بشار الأسد، الذي لا يزال يمسك بزمام السلطة بإصرار رغم نشوب حرب أهلية طاحنة في بلده منذ تسع سنوات.



أنشال فوهرا
مقارنة مقلقة بين الأوضاع في سوريا وعراق صدام حسين

اصطف السوريون في طوابير طويلة أمام المخابز للحصول على الخبز المدعم، ووقفوا في محطات الوقود لساعات طويلة، واشتكى السكان من أسوأ أزمة غذاء ودواء ووقود في بلادهم. ويقول برنامج الغذاء العالمي إن نحو 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو عدد يعكس زيادة قدرها 1.4 مليون نسمة في الأشهر الستة الأولى من هذه السنة.

وتقارن الكاتبة أنشال فوهرا، في مقال نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، بين الوضعين في العراق زمن صدام وسوريا الذي تسبب هو



ربيع تونس والعودة إلى الصفر: تجربة أفضلها السياسيون

مجموعة السبع لتونس ومصر في وقت مبكر. ولكي تكون منصفين مع الغرب، كانت هناك مساعدة ملموسة لتونس ولكن ليس بالمستوى الذي كان الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي يتخيله. في تونس التي أصبحت صورة للربيع العربي، تم تخفيف تأثير المساعدة بسبب التباطؤ الاقتصادي اللامتناهي الذي ساهم فيه سياسيون عديمو الخبرة أو غير الكفاء. وأدت النفقات الأمنية غير المسبوقة التي فرضتها الزيادات الحادة في الإرهاب إلى المزيد من الضغط على الميزانيات.

حتى لو كان من الممكن أن تكون المساعدة الخارجية أكثر تناسبا مع مدح الغرب لقصة النجاح التونسية، كان فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تونس من فعل السياسيين التونسيين في الغالب. صحيح أن تونس تمكنت من تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح نسبيا، مع المقارنة بالعدد من الدول العربية التي مرت بنفس الظروف عام 2011 حيث تمتعت البلاد بميزة عشر سنوات من السلام في الداخل، لكن الطبقة السياسية لعبت دورا في تبديد تلك الصورة حيث تقلصت الطبقة الوسطى، وأصبح الجيش يكافح لحماية منشآت النفط والغاز من المتظاهرين، ولم تنكف المعارضة السابقة لبين علي مع ممارسة السلطة بعد.

في بقية البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة حيث مستويات لا مثل لها من بطالة الخريجين بين الشباب العالقين في اقتصادات متوقفة وراكدة بلا مخرج، وحكام لا يستطيعون رؤية الوقت يمر. وكانت التجربة التونسية مختلفة عن بقية التجارب الأخرى في المنطقة العربية، حيث كان لديها أكبر طبقة وسطى في أفريقيا، ومعارضة تبدو جيدة التنظيم، وعلاقات وثيقة مع أوروبا، وجيش لا يحمل طموحات سياسية، وفي العام 2011 لم تشهد أي دولة عربية أخرى تجمع العوامل الثلاثة.

في ديسمبر 2010، ومع انطلاق احتجاجات الشوارع في تونس، داعيت الأحداث النسيج الثوري الرومانسي في أذهان الباحثين عن الديمقراطية مرة أخرى. وكانت الاضطرابات العنيفة التي تلت الثورات في أجزاء كثيرة من المنطقة أقل أهمية من الوعد بالخلاص من الفساد والاستبداد. لكن العالم العربي لم يكن شرق أوروبا. وسرعان ما تورطت الانتفاضات في أعمال عنف محلية وإقليمية. وتفاقم الصعوبات الاقتصادية. اتضح تدريجيا أن الإشادة بـ"الربيع" لم تقابلها مساعدة شبيهة بمشروع مارشال، التي قدمها الغرب إلى دول أوروبا الشرقية للناكذ من أن نموها الاقتصادي يتناسب مع التحولات الديمقراطية، فقد كانت هناك تعهدات من

لدى السياسيين الرؤية والشجاعة لإنقاذ أنفسهم وبلدهم بأسلوبهم الخاص. وكانت الأسباب التي أدت إلى اندلاع احتجاجات شعبية في العام 2011 في العالم العربي والعوائق السياسية هيكلية، وفي الكثير من الجوانب كان الوضع في تونس مشابها لما هو عليه



ماذا تغير في تونس

نحو الجائزة الحقيقية الكامنة في التعافي الاجتماعي والاقتصادي، لكنهم لم يفعلوا وظلوا مهوسين بخلق مقاعد السلطة إلى درجة أنهم تجاهلوا ارتفاع مستويات العجز أو معدلات البطالة. وينظر إلى أن السيناريو الأسوأ ليس بالضرورة أن يتحقق في تونس، إذا كان

المسرح الذين يصرون على مراجعة السيناريو بعد كل مشهد بدلا من لعب دورهم". ونجح الحوار الوطني، قبل خمس سنوات، في منح تونس جائزة نوبل للسلام، وكان من المفترض أن تدفع هذه النتيجة بالسياسيين إلى التيقظ والسير

بعد أيام قليلة تمر الذكرى التاسعة لاندلاع احتجاجات شعبية عارمة في تونس أدت إلى إسقاط نظام بن علي، وفتحت الأبواب أمام تغيير شامل في البلاد. وعاشت تونس على وقع أزمات متتالية كادت إحداهما أن تدخل البلاد في دوامة حرب أهلية بعد اغتيال قياديين بارزين في المعارضة عام 2013. واعداد طرح مبادرة جديدة للحوار الوطني، قدمها الاتحاد التونسي للشغل أكبر منظمة عمالية في تونس، التساؤلات بشأن المبادرات السابقة، وما إذا كانت المبادرة الجديدة هي الحل لإنقاذ البلاد من الانهيار. ويفترض أن يعيد السياسيون والمجتمع المدني النظر في الحوارات السابقة، والكف عن نزعة النخب السياسية نحو الخلاف اللامتناهي. ويرى مراقبون أن "في كل الحوارات والتحكيم في النزاعات منذ 2011 أصبح السياسيون يشبهون الممثلين على